

Distr.: General  
17 July 2006  
Arabic  
Original: English

## مجلس الأمن



## التقرير المرحلي التاسع للأمين العام بشأن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

### أولا - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٦٠٣ (٢٠٠٥) المؤرخ ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ الذي طلب فيه المجلس إلى أن أوصل إطلاعه بانتظام على تطورات الحالة في كوت ديفوار وعلى تنفيذ ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. ويشمل هذا التقرير التطورات التي حصلت منذ تقديم تقريره المؤرخ ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ (S/2006/222).

### ثانيا - التطورات السياسية

٢ - في الفترة المشمولة بالتقرير ظل المناخ السياسي في كوت ديفوار هادئاً بصفة عامة، وكانت دعامته علاقة عمل جنباً إلى جنب بين الرئيس هورنت غباغبو ورئيس الوزراء شارلز كونان باني، تساندها مشاورات دورية في إطار المجموعة "الخماسية" التي تضم ٥ من القادة السياسيين الأيفواريين (الرئيس غباغبو؛ ورئيس الوزراء باني؛ وهنري كونان بيديه رئيس الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار؛ وألاسان أواتارا رئيس تجمع الجمهوريين؛ وغيوم سورو الأمين العام للقوات الجديدة). وأثناء زيارة رئيس الاتحاد الأفريقي دينيس ساسو - نغويسو، رئيس الكونغو، إلى كوت ديفوار في الفترة من ٦ إلى ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، أكدت المجموعة "الخماسية" من جديد التزامها المعرب عنه في اتفاق ياموسوكرو المؤرخ ٢٨ شباط/فبراير بالتعاون في العمل وبدء عمليتين متزامنتين لنزع السلاح وتحديد الهوية.

٣ - وتجدد مع ذلك التوتر السياسي في نيسان/أبريل وفي أوائل أيار/مايو الذي نتج عن حملة قام بها الوطنيون الفتيان، والأعضاء البارزون في حزب الجبهة الأيفوارية الشعبية الحاكم، ورئيس الجمعية الوطنية السابقة ضد التنفيذ المخطط لهاتين العمليتين الرئيسيتين معاً. وتألفت الحملة من بيانات عامة حادة تهدف إلى التشكيك في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار



وفي جهود رئيس الوزراء، وتوجيه اتهامات لموظفي الأمم المتحدة، والإعلان عن خطط لتنظيم مظاهرات عنيفة، وشن هجوم على حافلة تحمل موظفي عملية الأمم المتحدة في منطقة يوبوغون في أبيدجان في ٢٨ نيسان/أبريل. وناقش بيير شوري ممثلي الخاص مع الرئيس غباغبو الأثر السلبي لهذه الحملة العدائية على الحالة السياسية والأمنية، وأصدر المتحدث باسم الرئيس بيانا في أعقاب هذه المناقشة أدان فيه الهجوم على الحافلة التي كانت تقل أفراد عملية الأمم المتحدة، وتنصل من خطة الوطنيين الفتيان لتنظيم مظاهرات عنيفة وناشد جميع الأيفواريين تمكين عملية الأمم المتحدة من الاضطلاع بمهمتها.

٤ - وفي ٩ أيار/مايو ٢٠٠٦، عقد رئيس الوزراء بائي والرئيس غباغبو اجتماعا خاصا، أعقبه مؤتمر صحفي مشترك حث خلاله الرئيس جميع الأيفواريين على "تمكين رئيس الوزراء من أداء عمله". وبعد ذلك بقليل، أعلن رئيس الوزراء بدء مشروع لإجراء عملية على أساس تجريبي لتحديد هوية السكان، تُختبر لمدة أسبوع واحد في سبعة مواقع مختارة توجد في منطقة بناء الثقة وكذلك في المناطق الخاضعة لسيطرة القوات الجديدة والمناطق التي تسيطر عليها الحكومة. ونفذ هذا المشروع التجريبي في الفترة من ١٨ إلى ٢٤ أيار/مايو (انظر الفقرتين ١٢ و ١٣ أدناه) لكن استحال البدء في ذلك الوقت في التجميع الأولي المتزامن المتوقع للقوات، الذي يمثل المرحلة الأولى في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لأن القوات الجديدة والقوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار لم تتفقا على طرائق تنفيذ العملية.

٥ - وفي ٢٦ نيسان/أبريل، دعا رئيس الجمعية الوطنية إلى عقد جلسة عادية للجمعية. واستحدث رئيس الجمعية نظاما داخليا جديدا أوقف بموجبه التعويضات التي تُدفع لأعضاء البرلمان المنتمين إلى المعارضة الذين انقطعوا عن حضور جلسات الجمعية منذ انقضاء ولايتها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، على النحو الذي أكدته الفريق العامل الدولي في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

٦ - وفي ١٩ حزيران/يونيه، وفي أعقاب طلب من فريق الوساطة، اجتمع الرئيس غباغبو مع جميع أعضاء الجمعية الوطنية السابقة بحضور رئيس الوزراء للسعي لإيجاد حل لهذه المسألة. وشكلت لجنة تضم سبعة أعضاء ضمت ممثلين للرئيس ورئيس الوزراء ورئيس الجمعية الوطنية والمجموعات البرلمانية التي تمثل الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة من أجل صياغة توصيات في ذلك الصدد. وفي ٢٢ حزيران/يونيه، أوصت اللجنة بما يلي: أن يعود البرلمانيون إلى الجمعية وأن يضطلعوا بواجباتهم؛ وأن تضطلع الجمعية الوطنية بمهامها على نحو يتسق مع الدستور وقرار مجلس الأمن ١٦٣٣ (٢٠٠٥) إلى حين إجراء الانتخابات البرلمانية

المقبلة؛ وأن يوفد أعضاء الجمعية في بعثات للسلام يكلفهم بها رئيس الوزراء بالتشاور مع الرئيس؛ وأن يعتمد المشرعون على الرئيس لحل مسألة مرتباتهم غير المسددة؛ وأن تلغى التعديلات التي أدخلت على النظام الداخلي للجمعية الوطنية في غياب أعضاء المعارضة.

٧ - وفي ٢٣ حزيران/يونيه، وافق أعضاء المعارضة في الجمعية الوطنية على هذه التوصيات. وفي اليوم ذاته، طلب الفريق العامل الدولي أثناء اجتماعه الوزاري الثامن دفع رواتب الأعضاء السابقين في البرلمان بكاملها ودون تمييز لكل يتمكنوا من تكريس أنفسهم تماما من أجل بعثات السلام والمصالحة.

٨ - وفي مواجهة تلك الخلفية، ناقشت في ١ تموز/يوليه على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقود في بانجول الحالة في كوت ديفوار مع عدد من القادة الأفارقة المهتمين. وأُتفق في ذلك الحين على أننا سنواصل مشاوراتنا في كوت ديفوار مع القادة الإيفواريين الخمسة الرئيسيين. وفي ٥ تموز/يوليه، انضم إلي في ياموسوكرو الرئيس أولوسجون أوباسانجو رئيس نيجيريا، والرئيس ثابو مبيكي رئيس جنوب أفريقيا، ووزير خارجية جمهورية الكونغو ممثلا للرئيس دينيس ساسو - نغويسو رئيس الاتحاد الأفريقي ووزيري خارجية غانا وبوركينا فاسو فضلا عن ممثلين للرئيس مامادو تانغا رئيس النيجر، والرئيس أمادو كوماني توري رئيس مالي وذلك للاجتماع مع الرئيس غباغبو ورئيس الوزراء باني وغيوم سورو وأليسان أوتارا وألفوني دجيدجي مادي (ممثلا لهنري كونان بيديه).

٩ - وتم الاتفاق في الاجتماع الرفيع المستوى على المضي قدما في تنفيذ القرار ١٦٣٣ (٢٠٠٥) وتعهدات الأطراف الإيفوارية الموقعة في ياموسوكرو في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦. ووافقت الأطراف الإيفوارية بصفة خاصة على بذل كل ما في وسعها للتسهيل بتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج فضلا عن عمليات تحديد الهوية، والتمسك بالجدول الزمني المتفق عليه وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولبلوغ تلك الغاية، حددت مواعيد نهائية معينة لضمان إحراز تقدم في تنفيذ هذه العمليات الرئيسية. وتم الاتفاق فيما يتصل بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على إنشاء فريق رصد يضم رؤساء أركان القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار والقوات الجديدة فضلا عن ممثلين لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوات ليكورن ولرئيس الوزراء وذلك بحلول ١٥ تموز/يوليه لرصد عملية التجميع الأولي للميليشيات وحلّها التي يتعين إنجازها بحلول ٣١ تموز/يوليه.

١٠ - وتم الاتفاق أيضا في الاجتماع الرفيع المستوى على تدابير رئيسية تتعلق بالتحضير للانتخابات. فقد تمت الموافقة على نشر ٥٠ محكمة متنقلة على الأقل في أرجاء البلد بحلول ١٥ تموز/يوليه للشروع في عملية تحديد هوية السكان، وعلى صدور مرسوم رئاسي بحلول

١٥ تموز/يوليه يأذن للجنة الانتخابية المستقلة بأن تعدل حسب اللزوم القانون الانتخابي الذي ينظم الانتخابات المقبلة. وتقرر كذلك إنشاء فروع محلية للجنة الانتخابية المستقلة في أرجاء البلد بحلول ٣١ تموز/يوليه. وجرت الموافقة خلال الاجتماع أيضا على عقد مؤتمر للمانهين بمجرد إحراز تقدم كافٍ لجمع أموال للعملية الانتخابية.

١١ - وحذر الاجتماع المحرضين على العنف والكراهية من إمكانية الخضوع لجزاءات فردية، وقرر صياغة مدونة سلوك صارمة من أجل وسائط الإعلام. وشدد الاجتماع كذلك على ضرورة إقامة حوار وبناء ثقة متبادلة بين الأطراف السياسية الإيفوارية الفاعلة من أجل تعزيز المصالحة الوطنية بعد الانتخابات. وفي النهاية رحّب الاجتماع باقتراحي بتنظيم اجتماع يُعقد على هامش الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ لاستعراض الوضع واتخاذ التدابير المناسبة.

### ثالثا - تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦٣٣ (٢٠٠٥)

#### عملية تحديد هوية السكان

١٢ - نفذت الحكومة في الفترة بين ١٨ و ٢٦ أيار/مايو مشروعا رائدا لاختبار إجراءات تحديد هوية السكان وقياس ردود أفعال المجموعات المختلفة والأحزاب السياسية التي أعربت عن قلقها إزاء أوجه قصور متصورة في تخطيط العملية. وشمل هذا المشروع نشر محاكم متنقلة لتلقي طلبات الجنسية، وعقد جلسات استماع عامة بشأن أهلية مقدمي الطلبات للحصول على الجنسية، وإصدار نسخ من شهادات الميلاد عند الاقتضاء، وتحديد المؤهلين للحصول على الجنسية. ونُشرت المحاكم المتنقلة في موقعين في المنطقة التي تسيطر عليها القوات الجديدة (بوترو وبونا) وفي موقعين في منطقة بناء الثقة (بانغولو وسانديغي)، وفي ثلاثة مواقع في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة (ميناء بوديه في أبيدجان وتيابوم وميرغي في الجزء الجنوبي من البلد). ووفرت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الأمن في المواقع الواقعة في منطقة بناء الثقة، ورصدت الترتيبات الأمنية الموفرة من جانب القوات الجديدة والقوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار كل في منطقتها، ونشرت أفرقة لمراقبة عملية تحديد الهوية.

١٣ - ورغم المحاولات الأولية التي بذلها الوطنيون الفتيان لعرقلة جلسات الاستماع في أبيدجان، نُفذ المشروع الرائد بنجاح. ومن بين ٥٠٠٣ من مقدمي الطلبات الذين ظهروا أمام المحاكم المتنقلة، حصل ٣٩٠٧ أشخاص على نسخ من شهادات الميلاد وتلقى ١٣٧ ٣ شخصا شهادات الجنسية. ونظمت الحكومة حلقة عمل لاستعراض المشروع الرائد من أجل تحديد الفجوات وتصحيحها وتبسيط الإجراءات استعدادا لبدء عملية تحديد الهوية على

نطاق البلد بأسره. وكشف الاستعراض عن بعض أوجه القصور في الإجراءات والترتيبات اللوجستية، تسعى لجنة توجيهية أنشأها رئيس الوزراء إلى معالجتها قبل بدء العملية على نطاق البلد بأسره.

١٤ - وكان من المقرر أن يبدأ التنفيذ المتزامن لعملية تحديد الهوية والتجميع الأولي في أرجاء البلد في ١٥ حزيران/يونيه، لكن بدء عملية تحديد الهوية تأجل لأسباب لوجستية في المقام الأول. ومن المتوقع أن يبدأ نشر ٥٠ محكمة متنقلة بحلول منتصف تموز/يوليه، ويعقب ذلك نشر ١٠٠ فريق إضافي. ومن المتوقع أن يجري نشر أفرقة المحاكم المتنقلة هذه البالغ عددها ١٥٠ فريقا في أرجاء البلد من أجل تحديد هوية نحو ٣,٥ ملايين نسمة من بينهم ١,٨ مليون شخص في سن التصويت. ووفقا لرئيس الوزراء باني، ستستغرق العملية شهرين للانتهاء منها، وسيعقبها إصدار بطاقات هوية وطنية للمؤهلين بناء على البيانات القائمة فضلا عن الوثائق التي يتم الحصول عليها عن طريق المحاكم المتنقلة. وستتخذ عملية تحديد الهوية بعملية لتسجيل الناخبين، وإن كانت اللجنة الانتخابية المستقلة هي التي ستصدر سجل الناخبين النهائي. وقدرت تكلفة تنفيذ عملية تحديد الهوية على نطاق البلد بمبلغ ٥٥ مليون دولار، لا يزال يتعين تدبير ٣٢ مليون دولار منها.

### نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

١٥ - بدأ في الوقت نفسه التجميع الأولي لعناصر القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار والقوات الجديدة في ٢٢ أيار/مايو. وأثناء الاجتماع الوزاري للفريق العامل الدولي في ٢٣ حزيران/يونيه، أشار رئيس الوزراء باني إلى أنه في ١٨ حزيران/يونيه، تجمع بصفة أولية ١٢ ٥٤٧ عنصرا من القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار في ٣٥ موقعا محددًا في المناطق الخاضعة لسيطرة هذه القوات، بينما تجمع بصفة أولية ١٢ ٨٨٥ عنصرا من القوات الجديدة في ٣١ موقعا من المواقع المعينة لها البالغ عددها ٥٠ موقعا. ومنذ البداية، عرقلت التحديات اللوجستية التجميع الأولي لمقاتلي القوات الجديدة في الشمال. وأثناء اجتماع ٢٣ حزيران/يونيه، تعهد غيوم سورو بقدم مقاتلين إضافيين من القوات الجديدة عددهم ١٦٤ ٢٠ مقاتلا إلى مواقع التجميع الأولي المتبقية البالغ عددها ١٩ موقعا قبل منتصف تموز/يوليه. ولكن نظرا لأنه لم يُسمح لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بدخول مواقع التجميع الأولي، فلا يمكن التحقق من الأرقام المشار إليها أعلاه.

١٦ - وتمثل عملية التجميع الأولي الخطوة الأولى في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وينبغي أن تكون الخطوة التالية هي تجميع وجمع الأسلحة من المقاتلين. إلا أن القوات الجديدة تصر على أن تجرى عملية تحديد هوية السكان بأسرهم، ومن بينهم

المقاتلون، قبل جمع الأسلحة. وأكدت القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار من جانبها أن خطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي وافقت عليها الأطراف تنص على إجراء عملية تحديد هوية المقاتلين أثناء مرحلة التجميع الأولي. وفي الوقت نفسه، لم يتوصل رؤساء أركان القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار والقوات الجديدة إلى اتفاق بشأن الطلبات التي قدمتها مؤخرا القوات الجديدة بالاحتفاظ بربتها العسكرية الحالية وإقامة قيادة عسكرية موحدة وحصول الأعضاء السابقين في الجيش على متأخرات مرتباتهم.

١٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تأجل مرتين حل ونزع سلاح الميليشيات المرتبطة بالحزب الحاكم في الجزء الغربي من البلد لإعطاء قادة الميليشيات الفرصة لتوعية أعضائها. وطلب قادة الميليشيات منذ ذلك الحين ضم عدد أكبر من الأفراد إلى البرنامج. ولم يتم بعد الانتهاء من وضع اللمسات النهائية على طرائق حل الميليشيات في أجزاء أخرى من كوت ديفوار، من بينها أبيدجان.

١٨ - وتقدر تكلفة برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بمبلغ ١٥٠ مليون دولار تم التعهد بتقديم مبلغ ١٤٠ مليون دولار منها (تشمل ٨٠ مليون دولار تعهد بتقديمها البنك الدولي، سيتم الإذن بدفعها عندما تدفع كوت ديفوار المتأخرات عليها إلى البنك الدولي). وتبلغ ميزانية حل الميليشيات ونزع سلاحها ٢,٥ مليون دولار، لم يتم التعهد بأي مبالغ من أجلها.

#### بسط سلطة الإدارة الحكومية من جديد

١٩ - وفقا للحكومة، سينطوي برنامج بسط سلطة الإدارة الحكومية على إرسال ٤٣٧ ٢٤ موظفاً مدنياً إلى المناطق الشمالية والغربية من البلد. وحتى الآن، نجحت اللجنة الوطنية الإرشادية لإعادة تشكيل الإدارة في إرسال ٦٧٤ ٦ موظفاً مدنياً إلى الشمال لاستئناف تقديم الخدمات الأساسية وخاصة في مجالات الصحة العامة والتعليم والسياحة والصناعات الحرفية. وفي الجزء الغربي من البلد، نفذت اللجنة الإرشادية بنجاح عملية عودة رائدة شملت ٩٦٢ ٣ موظفاً مدنياً في منطقة مايون كفالي الخاضعة لسيطرة الحكومة وفي منطقة بناء الثقة. ولتشجيع عودة الموظفين الحكوميين إلى الإدارات الإقليمية البالغ عددها ١٨ إدارة عرضت اللجنة الإرشادية على الموظفين المدنيين خطة لمنح حوافز ومنح للاستقرار. وتبذل جهود أيضاً لعودة محطات البث الإذاعي والتلفزيوني العامة إلى الأجزاء الواقعة في الشمال والوسط وفي غرب البلد.

٢٠ - ويجري حالياً إجراء تقييم للبنية التحتية العامة التي تحتاج إلى إصلاح في الجزء الشمالي من منطقة بناء الثقة. وجرى إعادة بناء بعض أقسام الشرطة بدعم من الاتحاد الأوروبي، وفي

الوقت نفسه من المقرر أن يعاد فتح بعض مكاتب البريد والمحاكم والسجون في تموز/يوليه. وساعدت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في إطار مشاريعها ذات الأثر السريع في تحديد عدد من المراكز الصحية والمدارس ومن بينها جامعة بواكي. ولكن تلزم على نحو عاجل مساعدة إضافية لإكمال هذا البرنامج الهام، بما في ذلك إصلاح وتحديد كثير من المباني العامة وتقديم دعم لوجستي وفي مجال النقل وفي مجال الإسكان من أجل الموظفين المدنيين العائدين. وتحتاج الحكومة إلى نحو ٤٥ مليون دولار من أجل تمويل إعادة بسط سلطة الإدارة الحكومية من جديد في الأجزاء الشمالية والغربية من البلد، لا يتوفر حاليا منها سوى ١٥ مليون دولار.

### التحضير للانتخابات

٢١ - في ١٣ نيسان/أبريل، عيّنت السيد جيرارد ستودمان (سويسرا) ممثلاً سامياً معنياً بالانتخابات في كوت ديفوار بعد رحيل أنطونيو مونتيرو لتولي مهمة وطنية. ومنذ وصول الممثل السامي إلى أبيدجان، عمل مع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية للبحث على بدء العملية الانتخابية، وخاصة عن طريق إنشاء لجان انتخابية إقليمية وتحسين الإعلام عن العملية. وأخذ أيضاً في تطوير وسائل غير رسمية للتشاور لتحسين تدفق المعلومات بين جميع الأطراف ذات الصلة، والقيام في وقت مبكر بتحديد المشاكل المحتملة التي يمكن أن تُبطئ سير العملية أو تقوض جودتها، وإيجاد حلول مقبولة لهذه المشاكل.

٢٢ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، أوفدت اللجنة الانتخابية المستقلة بعثات ميدانية لتقييم الاحتياجات اللازمة من أجل نشر لجان عددها ٢١ لجنة انتخابية على المستوى الإقليمي و ٤٩ لجنة انتخابية على مستوى التقسيمات الإدارية و ٢٩٣ لجنة انتخابية محلية وكذلك لتنفيذ الترتيبات الإدارية اللازمة للعملية الانتخابية في المناطق الريفية. وتتولى حالياً اللجنة الانتخابية عملية توضيح دور معهد الإحصاءات الوطنية في العملية الانتخابية. والمعهد مستمر في تأكيد أنه مسؤول عن إعداد سجل الناخبين، وبدأ بشكل منفرد في القيام بأعمال تحضيرية لذلك. وذكر الفريق العامل الدولي في آخر بلاغ صادر عنه في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بأن اللجنة الانتخابية هي وحدها المسؤولة عن العملية الانتخابية بأسرها، على نحو ما أقر في الفقرة ٦ من إعلان بريتوريا المؤرخ ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

٢٣ - وقدم رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة ميزانية انتخابية تبلغ ٧٤ مليون دولار. وخصصت الحكومة والاتحاد الأوروبي مبلغ ٢٠ مليون دولار من كل منهما لتمويل العملية، الأمر الذي يخلف عجزاً يبلغ نحو ٣٤ مليون دولار.

## الفريق العامل الدولي

٢٤ - عقد الفريق العامل الدولي اجتماعين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ورحب الفريق في اجتماعه السابع المعقود في ١٩ أيار/مايو ببدء المشروع الرائد لتحديد الهوية وبالأعمال التحضيرية لبدء التجميع الأولي للمقاتلين، ملاحظاً إلى أن هذه هي الخطوة الملموسة الأولى نحو التنفيذ الفعال لعملية تحديد الهوية ونزع السلاح. لكن الفريق أعرب عن قلقه إزاء التأخير في تنفيذ خريطة الطريق، وناشد جميع الأحزاب الإيفوارية على التعاون الوثيق مع الحكومة لضمان توسيع نطاق عملية تحديد الهوية والتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج ليشمل البلد بأسره بعد إكمال المشروع الرائد على الفور. وأدان الفريق أيضاً أعمال العنف المرتكبة ضد السكان والقادة السياسيين والقوات المحايدة وحذر المعرقلين من أنهم يمكن أن يخضعوا لجزاءات موجهة. وأثناء اجتماعه الثامن المعقود في ٢٣ حزيران/يونيه، حث الفريق رئيس الوزراء والأطراف الإيفوارية على تحديد تواريخ محددة لبدء الأنشطة الرئيسية المتوخاة في خريطة الطريق لعملية السلام، وخاصة حل الميليشيات الموالية للحكومة ونزع سلاحها.

## رابعا - الحالة الأمنية

٢٥ - ظلت الحالة الأمنية عموماً في كوت ديفوار مستقرة بصفة عامة وإن كانت هشّة ومتفجرة. وفي الفترة بين ٢٧ نيسان/أبريل و ٣ أيار/مايو، قُتل خمسة أشخاص وأصيب ١٥ شخصاً على الأقل في ست قرى حول بانغولو، في الجزء الغربي من منطقة بناء الثقة، الأمر الذي أدى إلى فرار ٤٠٠ شخص من القرى. ومرة أخرى، اكتشفت قوات ليكورن في ٢٨ حزيران/يونيه سبع جثث في قرية بليدي في المنطقة ذاتها. ويتجه الظن إلى أن الوفيات متصلة بمنازعات عرقية وتنافس على الأراضي الزراعية وكذلك بأنشطة الميليشيات المحلية التي تدعى ميليشيات كوكوتاي. ووقعت عدة حوادث عرقلت فيها قوات الدفاع والأمن الإيفوارية والوطنيون الفتيان والقوات الجديدة حركة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوات ليكورن. وحُلّت بعض الحوادث بطرق ودية. وتلقت عملية الأمم المتحدة تقارير أيضاً عن وقوع حالات ابتزاز تورطت فيها القوات الجديدة والقوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار في مختلف أنحاء البلد.

٢٦ - ولا يزال معدل الجريمة مرتفعاً في منطقة بناء الثقة وخاصة في المناطق التي لا تتمكن فيها القوات المحايدة من تأمين تسيير دوريات منتظمة. وتشكل السرقات المسلحة والهجمات وعمليات القتل أكثر الجرائم المبلغ عنها شيوعاً. وفي الوقت الحالي، لا توجد سلطات لإنفاذ القانون في منطقة بناء الثقة. وقد نقحت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار توجيهاتها



بشأن حالات الأشخاص الذين يلقي القبض عليهم في منطقة بناء الثقة لتوضيح الإجراءات المتصلة بتسليم هؤلاء الأشخاص إلى السلطات الإيفوارية المناسبة لمحاكمتهم.

٢٧ - وتأثر الحوار العسكري بين القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار والقوات الجديدة، الذي استمر خلال الفترة قيد الاستعراض، نتيجة عدم التوصل إلى اتفاق بشأن مسائل محددة تتعلق ببرنامج نزع السلاح وإعادة إدماج الأفراد العسكريين التابعين للقوات الجديدة في المستقبل في قوات الدفاع والأمن وكذلك تأجيل حل المليشيات. ونتيجة لذلك، لا تزال المليشيات والمجموعات المتطرفة الأخرى تفرض تهديدا محتملا على عملية السلام وعلى أفراد عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار نظرا لأن مخاطر نشوب عنف ببواعث سياسية ضد القوات المحايدة أو الأقليات، وخاصة في أبيدجان وفي الجزء الغربي من كوت ديفوار، لم تخمد. ومن المحتمل أيضا أن تُستغل الحوادث التي تقع داخل وحول منطقة بناء الثقة لأغراض سياسية.

٢٨ - وفي ١٧ أيار/مايو، استأنفت شرطة الأمم المتحدة الدوريات المشتركة مع قوات الدفاع والأمن الإيفوارية في أبيدجان. وصاحبت أيضا شرطة الأمم المتحدة عناصر من القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار في دوريات في أرجاء أبيدجان لترصد المسائل المتعلقة بالإنفاذ العملي وتقديم المشورة بشأنها. وعلاوة على ذلك، سعت شرطة الأمم المتحدة إلى تعزيز علاقة العمل والتعاون بينها وبين قوات الدفاع والأمن لتيسير القيام بأنشطة مشتركة من قبيل اختيار وتعيين ضباط الاتصال ومبادرات تدريب الشرطة.

٢٩ - وأوصى قادة القوات في بعثات الأمم المتحدة في غرب أفريقيا، الذين اجتمعوا في فريتاون في المدة من ١٧ إلى ١٩ أيار/مايو وفي داكار في ٩ حزيران/يونيه، بأن تقوم قوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بدوريات مشتركة في ذات الوقت على حدود ليبيريا وكوت ديفوار لمدة شهرين من أجل زيادة الوجود الأمني للأمم المتحدة، وإقامة اتصال عبر الحدود، وبث الطمأنينة من جديد في نفوس السكان المحليين. وفي الفترة من ٤ إلى ٨ حزيران/يونيه، نفذت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار عمليات خاصة على الحدود الليبرية لردع حركة الأسلحة النارية والمقاتلين عبر الحدود. ونفذت عملية مشتركة بين عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ستفيد الدروس المستفادة منها العمليات اللاحقة.

## خامسا - حالة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

### نشر القوة

٣٠ - في ٦ تموز/يوليه، بلغ قوام قوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ٦ ٨٩٦ فردا عسكريا من أصل القوام المأذون به البالغ ٨ ١١٥ فردا. ويرجع النقص إلى التأخر في نشر وحدة الطيران العسكرية الغانية المقرر أن يتم حاليا في تموز/يوليه، ونشر الأفراد العسكريين الإضافيين البالغ عددهم ١ ٠٢٥ فردا الذين تمت الموافقة على نشرهم بموجب قرار مجلس الأمن ١٦٨٢ (٢٠٠٦). ومن المتوقع أن تتلقى هذه التعزيزات وكذلك الأفراد العسكريون الذين سيجري نشرهم خلال عملية تناوب القوات تدريبا أساسيا وتدريباً على معدات معينة لمكافحة الشغب. وسيعزز هذا قدرة الوحدات العسكرية على الدفاع عن منشآت وأفراد عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وسيكمل عمليات وحدات الشرطة المشكلة التي تتطلب استخدام قوة غير قاتلة. ومن المتوقع أن يصل الأفراد الإضافيون في تموز/يوليه وآب/أغسطس. وسيجري نشر كتيبة مشاة في أبيدجان لتلبية الاحتياجات الأمنية القائمة منذ أجل بعيد، في حين سيجري نشر فرقة مشاة في الغرب لتعزيز الوحدة المقدمة من بنن. وسيعزز نحو ٧٣ رجلا إضافيا من رجال الدرك الوحدة الفرعية المعنية بالأمن التابعة لعملية الأمم المتحدة، التي تواصل توفير الأمن لوزراء الحكومة الانتقالية والقادة السياسيين الرئيسيين الآخرين.

٣١ - وعلى الرغم من التعزيزات الأخيرة التي أذن بها المجلس، فلا تزال الأرقام أقل من مستوى القوات اللازم لدعم تنفيذ خريطة الطريق لعملية السلام على النحو الكافي، وفقا لما أشرت إليه في تقارير السابقة إلى المجلس. وقد أرجع لذلك إلى المجلس في تاريخ لاحق لطلب تعزيزات إضافية على أساس المطالب الأمنية في الميدان.

### نشر الشرطة

٣٢ - في ٦ تموز/يوليه، بلغ قوام شرطة الأمم المتحدة عموما ٧٢٨ فردا، وشمل هذا القوام ثلاث وحدات للشرطة المشكلة وذلك في مقابل القوام المأذون به البالغ ١ ٢٠٠ فرد. ويرجع النقص إلى النشر المتوقع للتعزيزات المأذون بها بموجب القرار ١٦٨٢ (٢٠٠٦) المقرر أن يجري بحلول نهاية تموز/يوليه.

٣٣ - ونُشر أفراد شرطة الأمم المتحدة في أرجاء البلد في ١٩ موقعا حيث يواصلون الاضطلاع بالمهام التالية: توجيه قوات الأمن والدفاع المحلية وتقديم النصح لها عن طريق تسخير دوريات مختلطة؛ وتقديم دورات لتحديد المعلومات وتدريب متخصص للشرطة في

أكاديميات مختلفة؛ وتسيير دوريات أمن مشتركة مع قوات ليكورن وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في الجزء الشمالي من البلد؛ والمشاركة في عمليات التفتيش المفروض على الأسلحة. وسيقوم أفراد الشرطة الإضافيين الذين أذن بنشرهم مؤخرا والبالغ عددهم ١٠٠ فرد برصد وتوجيه وتدريب أفراد الأمن المساعدين البالغ عددهم ٦٠٠ فرد المعيّنين لتوفير الأمن في الجزء الشمالي من البلد أثناء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٣٤ - وتوفر حاليا وحدات الشرطة المشكلة التي نشرت في الوقت الحالي ٣ أيدجان وبواكيه ودالوا الحماية لأفراد الأمم المتحدة وممتلكاتها ومنشآتها. وبدأت أيضا تدريبات مشتركة مع قوات عملية الأمم المتحدة ٣ كوت ديفوار وقوات ليكورن على مكافحة الشغب وتسيير دوريات مشتركة. وسيجري نشر وحدات الشرطة المشكلة الإضافية الثلاث المأذون بنشرها بموجب قرار مجلس الأمن ١٦٨٢ (٢٠٠٦) في أيدجان وبانغولو وياموسوكرو.

## سادسا - الحالة الإنسانية

٣٥ - شهدت بداية أيار/مايو ٢٠٠٦ تدهورا في الحالة الإنسانية في الجزء الغربي من البلد، وخاصة داخل منطقة بناء الثقة نتيجة لزيادة العنف العرقي والجريمة. وأدت زيادة العنف في منطقة بانغولو وحدها، الواقعة داخل منطقة بناء الثقة، إلى دفع ما يزيد على ٤٠٠ ٤ شخص إلى الفرار من قراهم في أوائل أيار/مايو. ولا يزال مستوى الفقر، الذي ارتفع من ٣٨ إلى ٤٤ في المائة منذ عام ١٩٩٩، مستمرا في النمو. وتعطلت عودة المشردين داخليا إلى قراهم نتيجة سوء الأحوال الأمنية وانعدام الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة في مناطق عودتهم.

٣٦ - وتضاعفت مشاكل توفير المرافق الأساسية في البلد بأسره. وتم مؤخرا في أوائل حزيران/يونيه استعادة الإمداد بالمياه إلى بواكيه، الذي انقطع خلال شهر أيار/مايو بأكمله، وذلك بمساعدة من الحكومة. وفي الفترة من ٦ أيار/مايو إلى ٦ حزيران/يونيه، وزعت قوات عملية الأمم المتحدة نحو ٢٠ ٠٠٠ لتر من المياه على أفراد الأمم المتحدة والفئات الضعيفة والمؤسسات في بواكيه، ونقلت ٦٥٠ ٠٠٠ لتر أخرى من المياه إلى بلدة بواكيه. وتم الإبلاغ عن حدوث مشاكل متعلقة بإمدادات المياه أيضا في ١٢ مدينة أخرى في أرجاء البلد من بينها سيغيلا وتوبا وداناني ومان وتورتيا.

٣٧ - وأشير إلى ظهور حالات متعددة للإصابة بأنفلونزا الطيور بين الدواجن في أبيدجان. وفي هذا الصدد، وضعت خطة للطوارئ والوقاية موضع التنفيذ بمشاركة فعالية من مختلف وكالات الأمم المتحدة.

## سابعاً - حقوق الإنسان

٣٨ - ظل نمط انتهاكات حقوق الإنسان على ما كان عليه في الفترات السابقة المشمولة بالتقرير، إذ وقعت انتهاكات على يد عناصر قوات الدفاع والأمن وعناصر القوات الجديدة وأعضاء اتحاد الطلبة والدارسين في كوت ديفوار. ووقعت صدامات طائفية عنيفة في عدة قرى في منطقة بناء الثقة (غوهو - زاغنا وريهابلي وجويني - تاهوكي ودوكبيه وغلوبو وديازون) وفي الجنوب في أبودي - مانديكي في منطقة أغبوفيل.

٣٩ - وأعلنت السلطات داخل الحكومة والقوات الجديدة على السواء عزمها على أن تتصدى بنشاط لانتهاكات حقوق الإنسان. وأعلن وزير العدالة وحقوق الإنسان بصفة خاصة عزمه على تعزيز التعاون مع آليات رصد حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي؛ واستئناف إعداد وتقديم التقارير الدورية المطلوبة في إطار مختلف معاهدات حقوق الإنسان، التي دخلت كوت ديفوار طرفاً فيها؛ وتنفيذ برنامج شامل للتوعية بحقوق الإنسان لأعضاء قوات الدفاع والأمن؛ وإنشاء وحدة لتلقي الشكاوى بشأن انتهاكات حقوق الإنسان ومقاضاة مرتكبي هذه الانتهاكات؛ وتعبئة موارد لتحسين الظروف في السجون وغيرها من مرافق الاحتجاز، وخاصة بالنسبة للنساء والأطفال.

٤٠ - وفي ١ حزيران/يونيه، وللمرة الأولى في غرب كوت ديفوار، أصدر مدع عام مدني أمرا بإلقاء القبض على قائد بارز لإحدى جماعات الميليشيات لتورطه المزعم في تعذيب مدني أفضى إلى موته في مدينة ديوكويه على يد أفراد مليشيته. وبالمثل أعلن متحدث باسم القوات الجديدة، في مؤتمر صحفي عُقد في ٢٦ أيار/مايو، أن جميع عناصر القوات المسلحة للقوات الجديدة سوف تعتبر مسؤولة بصفة فردية من الآن فصاعداً عن أي انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ترتكبها هذه العناصر، وسيخضع مرتكبو هذه الانتهاكات للمساءلة أمام المجتمع الدولي عن سوء تصرفاتهم بعد انتهاء الأزمة الإيفوارية.

٤١ - وواصلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار اتباع سياستها لتعزيز حقوق الإنسان والإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان. وأكملت تقريرين خاصين عن الأحداث التي وقعت في منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ في أبيدجان ومدن أخرى، وعن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها أعضاء اتحاد الطلبة والدارسين في كوت ديفوار في السنوات الأخيرة.

وأنتجت أيضا برنامجين تلفزيونيين عن الشباب وحقوق الإنسان وعن حقوق الإنسان للنساء والفتيات بتهمة في حزيران/يونيه محطة الإذاعة والتلفزيون الإفوارية.

### حماية الأطفال

٤٢ - خلال الفترة قيد الاستعراض، قامت وحدة حماية الأطفال التابعة لعملية الأمم المتحدة بالتعاون مع شرطة الأمم المتحدة بتدريب ٦٣٠ من الضباط النظاميين وغير النظاميين من قوات الدرك والشرطة الوطنية على حماية الأطفال. وتجري ترتيبات لإجراء تدريب مماثل في المناطق الخاضعة لسيطرة القوات الجديدة. وعلاوة على ذلك، تعمل عملية الأمم المتحدة بالتعاون مع الفريق القطري للأمم المتحدة والشركاء الآخرين من أجل التنفيذ التام لقرار مجلس الأمن ١٦٢١ (٢٠٠٥)، وخاصة إنشاء آلية للرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في حالات الصراع المسلح. وتساعد أيضا عملية الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة القوات الجديدة من أجل التنفيذ الكامل لخطة العمل التي وضعتها هذه القوات لإنهاء استخدام الجنود الأطفال، وتشجع جماعات الميليشيات الموالية للحكومة على الالتزام بخطة عمل مماثلة وفقا لقراري مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥).

### ثامنا - رصد وسائل الإعلام

٤٣ - لا تزال بعض وسائل الإعلام تنشر رسائل تحض على الكراهية وعدم التسامح العرقي، تستهدف في المقام الأول طوائف المهاجرين ولا سيما أبناء بوركينافاسو وغينيا ومالي. وازدادت حدة مناخ عدم الثقة والخوف نتيجة للتقارير التي تظهر في بعض وسائل إعلام المعارضة التي تتهم الفتيان الوطنيين وبعض جماعات الضغط الأخرى المرتبطة بالمعسكر الرئاسي بتخطيط أعمال عنف. وبالإضافة إلى ذلك، شنت وسائل الإعلام المنتسبة إلى الحزب الحاكم حملة ضد عملية تحديد الهوية والتجميع الأولى.

٤٤ - وتتعاون عملية الأمم المتحدة مع وزير الاتصالات وهيئات تنظيم وسائل الإعلام ووسائل الإعلام لتعزيز تهيئة بيئة أفضل تعمل فيها وسائل الإعلام، وخاصة عن طريق سن مراسيم رئيسية تحدد معايير تتبعها وسائل الإعلام، وهي المراسيم التي كانت تنتظر الصدور منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وأعدت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أيضا مدونة سلوك لوسائل الإعلام والجهات الفاعلة السياسية تتبع أثناء الفترة الانتخابية المقبلة.

٤٥ - وواصلت عملية الأمم المتحدة جهودها لتعزيز تحسن فهم السكان الإفواريين لدورها ومهامها عن طريق برامج موجهة تبث على موجة FM من إذاعة عملية الأمم المتحدة وعن طريق برامج تلفزيونية أسبوعية وشهرية تركز على مختلف جوانب ولاية عملية الأمم

المتحدة، ونشر منشورات عن العملية على نطاق واسع من خلال أفرادها في الميدان وعقد منتديات واجتماعات عامة مع ممثلي المجتمع المدني. وأظهر أحدث استطلاع للرأي عن العملية أجري بعد أزمة كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ أن وجود عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار يحظى بالتقدير من جانب نحو ٧٢ في المائة من الإيفواريين.

## تاسعا - المسائل الجنسانية

٤٦ - إلى جانب الدورات العادية التعريفية بالمسائل الجنسانية التي تقدم لقوات وموظفي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، قامت العملية بالتعاون مع اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتدريب ٣٠ مستشارا وطنيا يعملون في المدارس من ١٩ منطقة في البلد على المساواة بين الجنسين. وساعدت البعثة أيضا في تدريب المرشحات للانتخابات. وبالإضافة إلى ذلك، شارك نحو ١ ٠٠٠ من طلبة الشرطة و ٢٦ ضابطا من قوات الدرك والشرطة الوطنية في دورات تدريبية عن المسائل الجنسانية نظمتها عملية الأمم المتحدة. وواصلت العملية أيضا تقديم تدريبها المنهجي عن المسائل الجنسانية من أجل معلمين ذكور من الأقران من الوحدات التابعة للعملية عن الوقاية من الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسيطرة عليها. وأخيرا، قدمت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار المشورة إلى السلطات المعنية عن كيفية التصدي لعدم الاهتمام بالاحتياجات الخاصة للمقاتلات السابقات في المشروع الرائد للتجميع الأولي في إطار عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

## عاشرا - فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٤٧ - واصلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أنشطتها لزيادة الوعي بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وحتى الآن، تم تدريب ٣٣٩ معلما من الأقران. وبدأت في أيار/مايو عملية سرية طوعية لتقديم المشورة وإجراء اختبارات وأجريت اختبارات بصفة طوعية من أجل ٩٧ من الأفراد في العملية. وفي الفترة من ١٢ إلى ٢١ حزيران/يونيه، ساعدت بعثة مشتركة قامت بها إدارة عمليات حفظ السلام وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في وضع استراتيجية منسقة من أجل مراعاة الشواغل المتعلقة بالفيروس/الإيدز في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

## حادي عشر - السلوك والانضباط

٤٨ - يواصل الفريق المعني بالسلوك والانضباط التابع لعملية الأمم المتحدة برامجه الردعية، ويتلقى ويرصد الادعاءات بسوء سلوك موظفي العملية. وفي ٢٩ حزيران/يونيه، جرى التحقيق مع ٢٤ من أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة من بينهم ١٦ مدنيا و ٣ من أفراد الشرطة و ٥ من الأفراد العسكريين، أو جرى اخضاعهم لإجراءات تأديبية بسبب سوء السلوك. ووجهت اتهامات بالاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي ضد سبعة أفراد من بينهم ٣ من الشرطة و ٣ عسكريين وموظف مدني واحد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنجزت ٣ تحقيقات في سوء السلوك أسفرت عن توجيه تأنيب رسمي لموظف مدني ولفرد من أفراد الشرطة. ووجد أن اتحاما واحدا موجهها ضد موظف مدني لا أساس له من الصحة.

٤٩ - وفيما يتصل بمبادرات الردع وقيام الشرطة بالتنفيذ، واصل الفريق المعني بالسلوك والانضباط تقديم تدريب إلزامي لأفراد العملية عن معايير السلوك وخاصة فيما يتصل بالاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى ٤٢١ فردا مدنيا ومن أفراد الشرطة والأفراد العسكريين تدريباً عن الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي. واعتباراً من تموز/يوليه، ستطبق عملية لمنح الشهادات من أجل رصد الحضور في الدورات التدريبية. وواصلت العملية تأمين توافر أنشطة اجتماعية وترفيهية لأفراد العملية مثل أماكن مخصصة للألعاب الرياضية.

٥٠ - وحسنت العملية أيضا آليات إنفاذ معايير السلوك التي وضعتها الأمم المتحدة عن طريق اعتبار المواقع التي يحتمل فيها ممارسة البغاء مواقع "ممنوع ارتيادها" بالنسبة لأفراد الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بأخلاقيات الشراء، نشرت العملية معايير للسلوك عن طريق نشرات إعلامية أكدت على سياسة عدم التسامح على الإطلاق مع قبول هدايا أو دعوات استضافة من جانب الموردين.

## ثاني عشر - ملاحظات

٥١ - بذلت الأطراف الإفوارية في الشهور الأخيرة جهوداً ملحوظة لدفع عملية السلام قدماً إلى الأمام. ومنذ بداية الصراع، لم تكن كوت ديفوار قريبة بهذا القدر من إيجاد حل للمسائل الرئيسية التي تقع في قلب الأزمة، وخاصة عملية تحديد هوية السكان ونزع سلاح المقاتلين والمليشيات وبسط سلطة الدولة من جديد في الأجزاء الشمالية والغربية من البلد. وأسهمت علاقة العمل جنباً إلى جنب بين الرئيس غباغبو ورئيس الوزراء باني، واستمرار الحوار بين المجموعة "الخماسية" التي تضم الرئيس ورئيس الوزراء وهنري كونان بيديه

والأسان أوتارا وغيوم سورو إسهاما كبيرا في استقرار المناخ السياسي والأمني بصفة عامة الذي ساد كوت ديفوار في الفترة المشمولة بالاستعراض.

٥٢ - ومع ذلك، وبينما توفر الخطوات المتخذة حتى الآن نحو تنفيذ خريطة الطريق لعملية السلام العناصر اللازمة لإحراز مزيد من التقدم، سيلزم على نحو عاجل بذل جهود مستمرة ومركزة وواضحة المعالم من أجل إخراج البلد من الأزمة. فهاتان العمليتان الرئيسيتان، اللتان يجب أن تنفذا بطريقة يمكن الثقة فيها، واستعادة سلطة الدولة في الأجزاء الشمالية والغربية من البلد، هي أمور لا غنى عنها لإجراء الانتخابات. وأثبت المشروع الرائد الذي بدأه رئيس الوزراء في أيار/مايو والتجميع الأولي الابتدائي للمقاتلين أن خطط الحكومة لإجراء عمليتين متزامنتين لتحديد الهوية ونزع السلاح قابلة للتطبيق. ويجب لذلك على القادة السياسيين والعسكريين وقادة الميليشيات الإيفواريين أن يستجمعوا الإرادة السياسية اللازمة وأن ينفذوا بالكامل خريطة الطريق لعملية السلام. ويلزم للمجتمع الدولي أن يظل موحدا في ممارسته الضغط على جميع الأطراف لكي تفي بالتزاماتها، وينبغي لمجلس الأمن ألا يتردد في فرض تدابير موجهة ضد أي فرد يعرقل عملية السلام أو يحض على الكراهية والعنف.

٥٣ - وينبغي التصدي على وجه الاستعجال للقيود اللوجيستية والمالية التي تعرقل التجميع الأولي للمقاتلين وعملية تحديد الهوية والتحضير للانتخابات. ورغم أنه يجب على الحكومة أن تقوم بدورها في توفير الموارد اللازمة، فيجب على المجتمع الدولي أيضا أن يساعد على وجه السرعة في سد النقص في التمويل وفي النواحي اللوجيستية. وأنشد لذلك الدول الأعضاء على تقديم الموارد اللازمة لسد الفجوات التمويلية المبينة في هذا التقرير، من خلال مثلا مؤتمر المانحين المتوخى خلال الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في ياموسوكرو في ٥ تموز/يوليه. وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وأسرة الأمم المتحدة في كوت ديفوار تقفان على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم اللوجيستي والتقني في حدود مواردهما المتاحة حاليا وفي نطاق ولايتهما.

٥٤ - ومع اقتراب موعد إجراء عقد الانتخابات وانتهاء الفترة الانتقالية في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، من الضروري أن تظل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتحديد الهوية والتحضير للانتخابات على مسارها الصحيح، ويتعين ضمان إحراز تقدم مستمر في هذه العمليات الثلاث. ويجب أن تنفذ الأطراف الإيفوارية القرارات المتخذة أثناء الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في ياموسوكرو في ٥ تموز/يوليه، الذي أقرتها فيه بأهمية أن تنفذ العملية في الوقت المناسب وبشفافية وبطريقة جديرة بالثقة، تؤدي إلى إجراء انتخابات حرة وعادلة وإلى مصالحة وطنية. وحسب المتفق عليه أثناء ذلك الاجتماع الرفيع المستوى، اعتزم



عقد اجتماع للمتابعة على هامش الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر للاطلاع على تطورات الحالة ولاتخاذ أي قرارات أخرى وفقا لما قد يقتضيه الأمر.

٥٥ - ورغم أنه لا يزال من الضروري بذل الكثير للتحضير لانتخابات حرة وعادلة ولإجرائها، فينبغي ألا تنتهي عملية تعزيز المصالحة والوحدة الوطنيتين بانتهاء الفترة الانتقالية. ومن الضروري لبناء سلام وتحقيق استقرار دائمين، أن تواصل جميع الأطراف الإفوارية الحوار عن كيفية المضي في جهود تعزيز الوحدة والمصالحة الوطنية بعد الانتخابات، على النحو المتفق عليه في ياموسوكرو في ٥ تموز/يوليه. ومن المأمول لذلك أن ييسر منتدى الحوار الوطني إجراء مناقشة حقيقية لبلوغ ذلك الهدف. ومن المهم أيضا أن يتوصل القادة السياسيون الإفواريون الرئيسيون إلى تفاهم بأنهم سيعملون من أجل مستقبل وطني مشترك وأيضا ليكون تصريف الأمور سياسيا بعد الانتخابات شاملا للجميع. ولن يؤدي هذا التفاهم إلى تعزيز الوحدة فحسب بل سيساعد أيضا في بث الطمأنينة في نفوس الأحزاب السياسية التي ترى أن الانتخابات تمثل موقفا "يأخذ فيه الفائز كل شيء" بينما يفقد فيه الخاسر كل شيء.

٥٦ - وتقف عملية السلام في كوت ديفوار مرة أخرى في مفترق الطرق. فتعزيز المكاسب الهشة التي تحققت منذ بداية السنة سيتطلب إرادة سياسية مستمرة وجهودا تبذلها جميع الأطراف الإفوارية. ومن المهم للغاية أيضا أن يجري، بالإضافة إلى تنفيذ جميع عناصر خريطة الطريق لتحقيق السلام في حينها، التعجيل بتهيئة ظروف تتيح إقامة سلام دائم في أرجاء البلد بما في ذلك تعزيز وحماية حقوق الإنسان واحترام سيادة القانون وتقديم المساعدة إلى أضعف الفئات. وأهيب بجميع الإفواريين دعم هذه المبادئ ونبذ وإدانة الاستبعاد والتحريض على الكراهية والعنف.

٥٧ - وختاما، أود أن أشيد بممثلي الخاص، بيير شوري، وموظفي عملية الأمم المتحدة المدنيين والعسكريين على ما بذلوه من جهود مستمرة دعما لتحقيق سلام دائم في كوت ديفوار. كما أود أن أشكر الممثل السامي المعني بالانتخابات، جيرارد ستودمان، الذي بدأ مهمته في ٨ نيسان/أبريل، على مبادراته الرامية إلى إبقاء العملية الانتخابية في مسارها الصحيح. وبالمثل، أود أن أعرب عن امتناني لفريق الأمم المتحدة القطري وللمنظمات الإنسانية والإنمائية والجهات المانحة الثنائية والبلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار فضلا عن الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على ما قدمته من مساهمات في عملية السلام.

## المرفق

عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار: قوام القوة العسكرية والشرطة  
المدنية في ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦

البلد	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	أفراد القوات	المجموع	وحدة الشرطة الأجنبية	الشرطة المدنية
الاتحاد الروسي	٨			٨		
الأرجنتين						٤
الأردن	٧	١٠	٢٠٠	٢١٧	٢٥٠	
إسبانيا						
إكوادور	٢			٢		
أوروغواي	٢	١		٣		٦
أوغندا	٢	٢		٤		
أيرلندا	٢			٢		
باراغواي	١١	٢		١٣		
باكستان	١١	١٠	٣٦٤	٣٨٥		٢
البرازيل	٤	٣		٧		
بنغلاديش	١١	١١	٣٤٧٣	٣٤٩٥	١٢٥	٩
بنن	٩	٧	٣٠٤	٣٢٠		٢٨
بولندا	٢			٢		
بوليفيا	٣			٣		
بيرو	٣			٣		
تركيا						٢١
تشاد	٣			٣		٥
توغو	٦	٢	٢٩٢	٣٠٠		١
تونس	٥	٢		٧		
جمهورية أفريقيا الوسطى						٣
الجمهورية الدومينيكية	٤			٤		
جمهورية مولدوفا	٤			٤		
جيبوتي						٤٠
رومانيا	٥			٥		
زامبيا	٢			٢		
سويسرا						٢
السلفادور	٣			٣		١
السنغال	٨	٦	٣١٤	٣٢٨		٤٣

البلد	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	أفراد القوات	المجموع	وحدة الشرطة الأجنبية	الشرطة المدنية
صربيا	٣			٣		
الصين	٧			٧		
غامبيا	٥			٥		
غانا	٦	٧	٣٩٧	٤١٠		١
غواتيمالا	٥			٥		
غينيا	٣			٣		
فانواتو						٤
فرنسا	٢	١٦	١٧١	١٨٩		١٠
الفلبين	٤	٣		٧		١١
الكاميرون						٦٥
كرواتيا	٣			٣		
كندا						٩
كينيا	٥	٤		٩		
مدغشقر						٦
المغرب	١	٣	٧٣٢	٧٣٦		
ناميبيا	٣			٣		
نيبال	٣			٣		
النيجر	٦	٢	٣٦٦	٣٧٤		٥٣
نيجيريا	٥			٥		١٦
الهند	٨			٨		١١
اليمن	٦			٦		٢
المجموع	١٩٢	٩١	٦ ٦١٣	٦ ٨٩٦	٣٧٥	٣٥٣

**UNOCI**  
**Deployment as of**  
**July 2006**

